

Distr.: General
7 March 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام
ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة
فلسطين لدى الأمم المتحدة

مرة أخرى، نرى لزماً علينا أن نستعري الانتباه إلى الانتهاكات المنهجية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا شك أن عدم قيام المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالتصدي لهذه الانتهاكات بجدية وفعالية، وبوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني وإنهاء إفلات إسرائيل من العقاب ومحاسبتها على جرائم احتلالها العسكري قد منح الجرأة للسلطة القائمة بالاحتلال على ما تقوم به، كما يتجلى ذلك في تكثيف انتهاكاتها وسياساتها غير القانونية التي ما برحنا نوثقها ونعرضها على أنظار المجتمع الدولي.

ولا جدال أن سياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية تترك أثراً هائلاً على الأطفال الفلسطينيين، الذين يشكلون زهاء نصف السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. فلا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلية تُطلق النار على الأطفال وتقتلهم، وكثير منهم قُتل خارج نطاق القضاء. وتعرض مئات من الذين لم يُقتلوا بترسانة إسرائيل من الأسلحة الفتاكة لتشويه شديد، بل تعرض العديد منهم لتشويه دائم، في حين أصبح آخرون بلا مأوى



الرجاء إعادة استعمال الورق

100316 090316 16-03664 (A)



من جراء استمرار إسرائيل في ممارسة هدم المنازل، مما يشكل حالة واضحة من العقاب الجماعي، الذي يعتبر غير قانوني بموجب القانون الدولي، ولا سيما المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩). وحتى حقهم في التعليم تعيقه عراقيل شديدة لأن المدارس، التي يتلقى العديد منها تمويلها من المجتمع الدولي، تتعرض للهدم أو يُمنع الطلاب من حضورها بسبب الإغلاق أو التحرش والهجمات العنيفة من قبل المستوطنين الإرهابيين الإسرائيليين. وليس من الممكن سرد قائمة انتهاكات القانون الدولي التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال ضد الأطفال، الذين أمضوا كل لحظة من شباهم تحت الاحتلال.

ففي الأسبوع الماضي وحده، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أربعة أطفال فلسطينيين، منهم صبيان يبلغان من العمر ١٧ سنة قُتلا رميا بالرصاص في ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، في مدينة نابلس بالضفة الغربية. وبالإضافة إلى قتل هذين الصبيين، هوجم الكثيرون وأصيبوا بجروح على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإرهابيين الإسرائيليين. وناشد المجتمع الدولي مرة أخرى إرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وضع حد لأعمالها الوحشية والجرائم التي ترتكبها ضد الأطفال الفلسطينيين وندعو إلى إنهاء جميع السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تعرّض الأطفال الفلسطينيين خاصة للأذى.

ويستمر تزايد الإصابات بين جميع السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، دون أن يلوح في الأفق ما يدل على نهايتها، مع مواصلة إسرائيل لأعمالها العدوانية دون رقيب ولا حسيب. ونبلغكم في هذا الصدد بأن وزارة الصحة الفلسطينية قد أثبتت بالوثائق أنه منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٨٥ فلسطينيا، منهم ٤١ طفلا و ٨ نساء، وأصابت بجروح أكثر من ٢٠٠ ١٥ من الفلسطينيين، الذين سيضطر الكثير منهم إلى أن يعيشوا بقية حياتهم وهم يعانون من صدمات نفسية طويلة الأمد لا أمل في علاجها، إضافة إلى إعاقات دائمة.

ونكتفي فيما يلي بذكر بعض الجرائم التي لا تحصى التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خلال المدة التي مضت منذ آخر رسالة وجهناها إليكم:

٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦:

- قُتل الطفل الفلسطيني، صهيب صقر وعمره ٥ سنوات، وأصيب أخوه مصعب البالغ من العمر ٦ سنوات بجروح خطيرة بعد انفجار ذخيرة إسرائيلية غير منفجرة في منطقة جباليا شمالي قطاع غزة.

٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦:

- قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية بالرصاص الشاب الفلسطيني، محمود محمد علي شعلان، وعمره ١٧ عاماً، وهو من قرية دير دبوان، بالقرب من مستوطنة "بيت إيل"، غير القانونية شمال رام الله. وقد أصيب هذا الشاب، وهو أيضاً مواطن أمريكي، بعدة طلقات بالذخيرة الحية وترك ليتزف حتى الموت، وهو مصير فظيع تعرض له العديد من الشباب الفلسطينيين في مثل هذه الهجمات الوحشية التي تنفذها قوات الاحتلال.

٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٦:

- فتحت زوارق البحرية الإسرائيلية النار على مراكب صيادي أسماك فلسطينيين، كانت تبخر داخل منطقة الصيد التي فرضتها إسرائيل والتي تمتد على مسافة ستة أميال بحرية قبالة شاطئ الشمال الغربي لمدينة غزة.
- وأطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على مزارعين فلسطينيين وبيوت على طول الحدود مع غزة.
- وعاثت مجموعة من المستوطنين غير القانونيين فساداً في الأراضي الزراعية في قرية يوسف بالقرب من سلفيت، تحت حماية قوات الاحتلال التي أطلقت رصاصات فولاذية مغطاة بالمطاط وقنابل مسيلة للدموع على الفلسطينيين الذين كانوا يحاولون صد الهجوم من قبل المستوطنين.

٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦:

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٠ فلسطينيين، منهم أخوان كلاهما طفل، في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.
- وأطلقت زوارق البحرية الإسرائيلية وقوات الاحتلال النار على صيادين ومزارعين فلسطينيين قبالة ساحل شمال قطاع غزة.
- واستأنف المستوطنون الإسرائيليون زيارتهم الاستفزازية لحرم المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة، محرضين على التوتر مع المصلين المسلمين.

- وأطلقت قوات الاحتلال النار بالرصاص الحي فأصابته الطفل الفلسطيني، يزن عمر صلاح (عمره ١٦ سنة)، بجروح خطيرة في صدره، كما أطلقت النار على طبيب، وهو هشام عطوان (عمره ٤٥ سنة)، في قرية الخضر جنوب بيت لحم.
- وأصيب مزارع فلسطيني بجروح أثناء محاولة الوصول إلى مزرعته في غزة عندما أطلقت قوات الاحتلال النار عليه.

٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦:

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ٢٧ فلسطينياً، من بينهم طفل صغير عمره سنتان، خلال غارات شنتها قبل الفجر في الضفة الغربية.
- قامت قوات الاحتلال بهدم مبان سكنية وخيام لإيواء أسر بدوية فلسطينية في قرية الفارسية شمالي غور الأردن.
- هجمت زوارق تابعة للبحرية الإسرائيلية على صيادين فلسطينيين كانوا يبحثون داخل منطقة الصيد التي تمتد على مسافة ستة أميال بحرية قبالة شاطئ غزة.
- هاجمت قوات الاحتلال واحتجزت تسعة صيادين فلسطينيين كانوا على متن قوارب صيد قبالة شاطئ غزة.
- أطلقت قوات الاحتلال النار على فلسطيني قرب بيت حنون في شمال قطاع غزة فأصابته بجروح.

١ آذار/مارس ٢٠١٦:

- في إطار غارة عنيفة نفذت قبل الفجر، دخلت قوات الاحتلال الإسرائيلية مخيم قلنديا للاجئين شمال القدس الشرقية وأطلقت النار على مدنيين فلسطينيين، مما أسفر عن مقتل إياد عمر سجدية (عمره ٢٢ سنة) برصاص قناص وإصابة عشرة آخرين، من بينهم طفل.
- واحتجزت قوات الاحتلال ١٦ فلسطينياً، من بينهم قاصر، من الضفة الغربية.
- وهاجمت مجموعة من المستوطنين الإرهابيين الإسرائيليين أيمن بن شمسة بالقرب من مدينة صوريف جنوب نابلس فأصابوه بجروح. كما هاجم مستوطنون بوحشية محمود سليمان عوض رزق من مخيم عسكر للاجئين في نابلس فأصابوه بجروح.

- وهاجمت قوات الاحتلال صيادين فلسطينيين قبالة ساحل غزة وفتحت النار عليهم، وكذلك على مزارعين كانوا يتعهدون أرضهم في غزة.
- وقامت قوات الاحتلال بهدم منزل أسرة يوسف عبد سميرين تحت ذريعة "البناء دون ترخيص". ولدى يوسف وزوجته سبعة أطفال، تتراوح أعمارهم من ٣ إلى ٢٠ سنة، وهم الآن مشردون بلا مأوى.
- وهاجمت قوات الاحتلال بوحشية شابا فلسطينيا، وهو علام الشاعر، بعد مدهمة منزله في مدينة عرابة، جنوب غرب جنين.

٢ آذار/مارس ٢٠١٦:

- واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية هدم الممتلكات الفلسطينية على نطاق واسع. وشمل ذلك تدمير عشرات من المباني في قرية خربة تانا، شمال شرق نابلس، بما في ذلك منازل وحظائر والمدرسة الوحيدة في القرية، وهي مبنى مكون من قوافل متنقلة تبرعت بها منظمة أوروبية. وكان يرتاد هذه المدرسة ٢٦ من الأطفال المحليين من الصف الأول إلى الصف الرابع.
- وأبلغت قوات الاحتلال أوامر هدم للأسر الفلسطينية في محلة حلة المية، وهي قرية صغيرة في جنوب الخليل، تحت ذريعة "التشييد دون ترخيص إسرائيلي".
- واحتجزت قوات الاحتلال ٣٠ فلسطينيا، وأصدرت أوامر حضور الخمسة آخرين من الضفة الغربية.
- وقامت قوات الاحتلال بهدم منزل خليل علي في الشويكة في ضواحي مدينة طولكرم في الضفة الغربية، تحت ذريعة "البناء دون ترخيص إسرائيلي".
- وقتلت قوات الاحتلال مراهقين فلسطينيين، وهما لبيب خلدون أنور عزام (١٧ سنة) ومحمد هشام علي زغلوان (١٧ سنة)، بالقرب من مستوطنة "إيلي" غير القانونية جنوب نابلس.

وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، يجب أن نبرز أن قوات الاحتلال الإسرائيلية ما زالت تعتقل وتحتجز الأطفال الفلسطينيين يوميا تقريبا وهم يخضعون لمعاملة فظة وقاسية، بما في ذلك الضرب والاستجواب القسري بل حتى التعذيب، مما يسبب صدمات بدنية ونفسية لهؤلاء الأطفال الأبرياء ولأسرهم. ونورد مثلا واحدا على ذلك وهو ما حدث يوم الثلاثاء، ١ آذار/مارس ٢٠١٦، عندما قام أفراد من قوات الاحتلال الإسرائيلية في كامل زيهم

العسكري الذي لا يكشف إلا عن عيوتهم باقتحام بيت فلسطيني في حي العيسوية بالقدس الشرقية المحتلة في الثانية صباحاً. واقتحمت قوات الاحتلال المتزل بعنف لإلقاء القبض على صبي صغير عمره ١٦ عاماً، بدعوى الرشق بالحجارة. وأيقظ الجنود بقوة الأسرة بكاملها في حالة من الخوف وطرحوا الصبي البالغ من العمر ١٦ عاماً على الأرض، وتركوه مكبل اليدين لمدة ثلاث ساعات. وتعرض أبو هذا الصبي وأمه أيضاً للضرب، عندما حاولا منع قوات الاحتلال من القبض على ابنهما، ودُفعا دفعا عنيفا أوقعهما على الأرض، بل عانى أخوه الصغير البالغ من العمر سنتين من رذاذ الفلفل الحار في عينيه قبل أن يلقي عليهم القبض هو أيضاً مع أبويه ليحتجزوا لمدة أربع ساعات تقريباً.

وتجدر الإشارة في هذا الموضوع نفسه إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال أصدرت يوم الأربعاء، ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، حكماً بالسجن لمدة ١٨ سنة على الصبي الفلسطيني، جهاد الجعبري، وعمره ١٤ سنة، وهو من القدس، بتهمة الرشق بالحجارة. وتستعمل السلطة القائمة بالاحتلال أساليب التخويف وتفرض عقوبات قاسية وغير مبررة على الأطفال الصغار، إلى جانب الأعمال الوحشية المخضبة التي ترتكبها ضد الأطفال الفلسطينيين، ولذا يجب أن تدان بشدة على هذه المعاملة القاسية وغير القانونية للأطفال في انتهاك لجميع المعايير الدولية والأخلاقية. وهناك حالياً ما يقرب من ٤٥٠ طفلاً فلسطينياً محتجزين في السجون الإسرائيلية. إن اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المعايير القانونية الدولية واضحة فيما يتعلق بمسألة سجن الأطفال واحتجازهم، ذلك أن القبض على طفل، واحتجازه وسجنه تدابير لا ينبغي أن يُلجأ إليها إلا كملاذ أخير ولأقصر مدة ممكنة، لا أن تستخدم بالطريقة المنهجية الفاضحة التي تتبعها إسرائيل ضد الأطفال الفلسطينيين، في ظل الاحتلال الحربي غير القانوني الذي ظل يعذب الفلسطينيين ويعاملهم بوحشية منذ ما يناهز نصف قرن من الزمن، مما ترك ندوباً لازمتهم جيلاً بعد جيل.

وفي هذا الصدد وفي سياق المسألة العامة المتعلقة باحتجاز الفلسطينيين وسجنهم على يد قوات الاحتلال، نوجه انتباهكم إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال قامت باعتقال أو احتجاز ما لا يقل عن ٦١٦ فلسطينياً، منهم ١٤٠ طفلاً و ١٨ امرأة، وذلك في شهر شباط/فبراير ٢٠١٦ وحده. وهذا ينضاف إلى أكثر من ١٢٠ ٤ فلسطينياً احتجزتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأشهر القليلة التي مضت منذ بداية العدوان الإسرائيلي الأخير في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ونحن نكرر دعوتنا إلى الإفراج عن جميع الأطفال الفلسطينيين رهن الأسر لدى إسرائيل، بالإضافة إلى دعواتنا المستمرة إلى الإفراج عن جميع

السجناء والمحتجزين الفلسطينيين والاحترام الكامل لحقوقهم الإنسانية. ولا يمكن تعليق التمتع بحقوق الإنسان في حالات الاحتلال، كما يوضح ذلك القانون الدولي بجلاء.

وبالنظر إلى الوقائع السالفة الذكر فيما يتعلق بانتهاكات إسرائيل، فنحن نواصل دعوة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، الذي يتمثل واجبه الأساسي بموجب الميثاق في صون السلام والأمن الدوليين، إلى أن يتحمل مسؤولياته وأن يتخذ إجراءات فورية لإنهاء جميع انتهاكات إسرائيل وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا يمكن الاستمرار في السماح لإسرائيل بأن تتصرف كدولة فوق القانون، ويجب إرغامها على الامتثال لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وعلى إنهاء احتلالها غير المشروع. وإلى أن يحدث ذلك، فإن الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي والذي تُرك بدون حماية في ظل الاحتلال، سيظل يعاني معاناة كبيرة، وسيتفاقم الظلم الذي يشعر به الشعب الفلسطيني، مما سوف يؤدي إلى تعميق العداءة ويزيد الفلسطينيين والإسرائيليين بعدا عن السلام.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٥٧٦ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تشكل أراضي دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ (A/ES-10/713-S/2016/190) تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً التكرم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول أعمالها، ووثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير، المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة